المرحلة وأدواتها

باسم الشعبي
gmail.com@b.shabi1٠

تتجه الـثـورات صـوب الأنظمة المستبدة لإسقاطها وإسقاط مؤسسات الاستبداد التي يمارس من خلالها وظيفة الظلم والقهر والاستعباد وتعمل على بناء معادلة جديدة هي معادلة المجتمع من خلال المبادرات الشعبية المدنية التي تستقيم في مختلف المجالات الحياتية لتوجد مؤسسات مجتمعية خاصة بالحفاظ على تماسك المجتمع وقوته في وجه الفوضى التي يسعى إليها الاستبداد وأنظمته المتساقطة لنشر المخاوف وإعاقة عملية التغيير ومسار الثورة.

هذه ما فعله شباب الثورة حينما أصدروا (المبادرة الشعبية المدنية) مع بداية انطلاق الثورة الشبابية الشعبية كحاجة ضرورية للحفاظ على الفعل الثوري والتأسيس لمؤسسات المجتمع المدنية كالمجالس الانتقالية والأهلية.. والمؤسسات الأمنية المجتمعية كاللجان الشعبية التي أضحت بمثابة تجربة عربية فريدة الآن نراها ونسمع عنها في مصر والعراق وسوريا يؤسسها الثوار للحفاظ على الأمن العام أثناء توجههم لهدم وإسقاط الأنظمة وخلال المراحل الانتقالية تبقى فاعلة لتغطية الفراغ الذي يتركه عدم التوازن والاستعداد التام لدى مؤسسات الدولة التي تظل بحاجة لوقت طويل حتى تستعيد عافيتها وتحسن شروط عملها وفقا لحاجة المرحلة الثورية الجديدة.

الدعوة التي أطلقها شباب الثورة بـضرورة تشكيل المـبـادرات المدنية والمجتمعية لقيت صـدى واسـعـا إذ انخرط عدد كبير من الشباب لتأسيس مبادرات شعبية ومجتمعية مختلفة في محاولة لتأدية وظيفة (خدمة المجتمع) ولمساعدة مؤسسات الدولة في عملية تكاملية لم تنتبه لها النخب لتدرك معنى أن الثورة لا تهدم الظلم فحسب بل تبني المجتمع أيضا.

صحيح أن الثورات لم تكتمل...لكننا لا نستطيع أن ننكر أنها من دون فلسفة عميقة جدا تجذر الوعي لدى الجماهير بأهمية بناء المجتمع بـمـوازاة بناء مؤسسات الدولة وبالتالي يحدث التقارب والتكامل وتنشئ عن ذلك مؤسسات مجتمعية فاعلة ومؤثرة في مسار وأد الحكومة ومؤسساتها وكـذا الفعل السياسي ومن هنا يكون نهوض المجتمع وتنهض بذلك الأمة.

تقع على الحكومة الآن إعادة قراءة الفعل الشبابي سواء من خلال (المبادرة الشعبية المدنية) وأهدافها أو من خلال المؤسسات المجتمعية التي نشأت أثناء الثورة فهي ليست مجرد كيانات كما ينظر إليها السياسيون لرفع حصتهم في المحاصصة الحزبية...بل هي مؤسسات مجتمعية أنشئت وفقا لحاجة هامة وملحة في مرحلة كان المجتمع بحاجة لمن يسنده ويقف بجانبه حينما عجزت وظيفة الدولة عن القيام بدورها على أكمل وجه أثناء الفعل الثوري.

إنها فلسفة عميقة لبناء المجتمع والدولة وتحقيق مشروع النهضة بإشراك الجماهير.

وما من شك أن الحوار الوطني هو دعوة ومطلب شبابي، فمنذ بزوغ فجر الثورة الشبابية والشباب يتحدثون عن أهمية الحوار باعتباره محصلة طبيعية لجلوس كل قوى الثورة الممتدة شمالا وجنوبا شرقا وغربا على طاولة واحدة لرسم مستقبل يمن جديد يلبي التطلعات الثورية والمستقبلية لكل اليمنيين وهو بحد ذاته كان مبادرة ما لبثت عن تحول إلى فعل سياسي ووطني كبير يفترض أن يخلص في المحصلة النهائية إلى شكل ومضمون الدولة اليمنية الجديدة،مع أن الشكل والمضمون للدولة سيكونا بحاجة إلى روافع وأعمدة تحملهم على التحقق في الواقع، وهاتان الرافعتان هما المجتمع ومؤسسات الدولة فمن دون بناء حقيقي لمؤسسات المجتمع والدولة لن نحصل على ثمرة حقيقية لمشروع الدولة لأن الشكل والمضمون للدولة سيظلان كسيحان من دون إطـارات أو عجلات تحملهم على السير قدما.

ولئن كنت قد تمنيت أن يتم حلحلت القضايا المجتمعية والوطنية قبل الحوار كحل العشرين النقطة المتعلقة بالمظالم في عـدن والمحافظات الجنوبية وكذا توحيد الجيش تحت قيادة واحدة تمهيدا للهيكلة إلا أني سأظل مؤمنا بإمكانية إيجاد حلول لذلك خلال الفترة القائمة ولأنـي فالحوار عمره ستة أشهر وهي فترة طويلة جدا وحل مثل هذه القضايا لا يحتاج سواء لقرارات جريئة بعيدا عن عمل اللجان ووقت قصير لإنفاذ تلك القرارات على الواقع، فجميعنا مسئولون على اليمن سواء من كانوا في الحوار أو من كانوا خارجه وكلنا بحاجة إلى مبادرة شعبية جديدة نضغط من خلالها من أجل الوصول إلى يمن المستقبل،فالثورة ما تزال قائمة وبدء الحوار لا يعني انتهاء الثورة،فالمرحلة معقدة وبحاجة لأدوات جديدة ومؤهلة وعمل دؤوب وضغط مستمر من أجل منع إعادة إنتاج القديم والعمل على إنتاج الجديد.

نحو تنمية شاملة محابية للفقراء

د.عبدالواحد العفوري

> ان المطلوب من مؤتمر الحوار الوطني الشامل هو انتاج رؤية وطنية للتنمية الشاملة تلائم واقعنا وامكاناتنا الظاهرة والكامنة يكون الانسان اليمني منطلقها وغايتها وتستمد عوامل ومقومات نجاحها بصورة اساسية من خلال العمل على اطلاق الطاقات والموارد الذاتية المعطلة وفي الاولية منها المورد البشري

جاء اعلان الامم المتحدة عن الاهداف الانمائية للالفية في سبتمبر2000 ، مراجعة مفصلية واعترافا ضمنيا بفشل ماعرف ببرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي التي فرضت من قبل الصندوق والبنك الدوليين على البلدان النامية الفقيرة كشرط اساسي للحصول على بعض من حاجتها من التمويل الخارجي في هيئة عون انمائي مقدم بشروط ميسرة من الدول المانحة ،وقد بنيت تلك البرامج للاصلاح الاقتصادي على اسـاس ان تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في الدول المستقبلة للعون الانمائي سيقود الى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وفقا لنموذج السوق الحرة النيوليبرالي وبحيث ان معدلات النمو المرتفعة ستؤدي "تلقائيا" الى خفض الفقر في هذه البلدان وبهذه الطريقة ستشق هذه البلدان طريقها للخروج من دائرة الفقر والتخلف !.

وقد تطلب الامر ضياع عقدين من عمر التنمية هما عقدا الثمانينات والتسعينات عانت فيها البلدان النامية الفقيرة مزيدا من الفقر والتخلف والاضطرابات وتعمقت الانقسامات في مجتمعاتها راسيا وافقيا ووجهت تلك البرامج ضربات قاسمة لمفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة والانصاف وللحقوق بصورة عامة وتغول الفساد بصورة غير مسبوقة حتى اصبح ثقافة ترعاها وتكرسها النخب الحاكمة وتشكلت روابط وقامت تحالفات ظاهرة ومسستترة بين النخب السياسية والعسكرية والبزنس احكمت سيطرتها على شعوب هـذه البلدان مستعينة باسماء مستعارة مزيفة وممارسات في غاية الشكلية لمفاهيم "الحرية" و" الديقراطية " و"حقوق الانسان" في عملية استرضاء مفضوحة "للمجتمع الـدولي" وتحديدا مجتمع المانحين، فاصبحت اموال المساعدات الانمائية بدلا عن وجهتها المستهدفة تذهب لتعزيز سطوة انظمة فاسدة ومستبدة بينما المانحون يغضون الطرف عن كل هذا في مقابل خضوع تلك الانظمة و اخضاعها مجتمعاتها لبرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي كعنوان لولائها لنموذج اقتصاد السوق الحرالنيوليبرالي ، وعلى كل حال فقد كان الامر برمته يصب باتجاه اخرغيرالذي كان يبدو عليه في الظاهر ، ومما يمكن ملاحظته بسهولة ووضوح هو أن ذيول "العقود الضائعة للتنمية" لاتزال مستمرة بهذا القدراوذاك وهي تلقي بظلالها على الكثير من اوجه "العمل التنموي" في البلدان النامية وخصوصا مايتعلق بتعطيل دور العقل وانتاج الفكر التنموي الوطني الملائم للخصائص الوطنية والمحلية لكل من هذه البلدان واستمرار انغماس الكثير من "سياسيي" و"اقتصاديي" هذه البلدان وتقوقعهم ضمن اطر مفاهيمية ايدلوجية مستهلكة ومهترئة في ما يتعلق برؤيتهم للتعامل مع التحديات التنموية التي تواجهها بلدانهم اضافة الى شيوع روح التواكل والاعتماد على مايأتي من حلول جاهزة من الخارج الى جانب التشوهات المتشعبة والفشل المتراكم على كل صعيد، واليمن بالطبع ليست استثناء عن ماتقدم ان لم تكن" النموذج" الاكثرسوءاً مما ذكر.

لقد جاءت صياغة الاهـداف الانمائية للالفية مرتكزة على محورية خفض الفقر باعتباره التحدي رقم واحد بلا منازع و الهدف الاستراتيجي الاول للدول النامية (مع العلم ان الفقر خلال العقود الاخيرة تجاوز حدود البلدان النامية ليتحول الى ظاهرة عالمية بامتياز وربما ان هذه من "ثمار" الاندماج الاقتصادي العالمي !) ، ومن هنا كان اعتماد نصيب ال 20% من السكان في الانفاق الاستهلاكي كواحد من اهم المؤشرات التي يتم من خلالها الحكم على مقدار التقدم المنجز صوب تحقيق هذا الهدف، الامـر الـذي يبرز بوضوح التبدل الجوهري الذي حملته الرؤية الجديدة مقارنة بالنموذج الذي اطلقت على اساسه برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، فمن مركزية زيادة معدل النمو الى مركزية توزيع ثمار هذا النمو ومن تنمية لصالح ال 1% او 5% او حتى ال 20% الى تنمية تخدم ال 99% او 95% او على اقل تقدير ال 80% واخيرا من تنمية تركز على فعالية البشر كأدوات في زيادة امكانات الانتاج اي كاداة ووسيلة انتاج الى تنمية يصبح فيها الانتاج مجرد وسيلة لتحقيق هدف اخر اكثر نبلا هو حرية ورفاه الانسان.هذا من جانب ومن جانب اخر فان الرؤية التي جاءت بها الاهداف الانمائية للالفية تنطلق من منظور واسع يستوعب الابعاد المتعددة لظاهرة الفقر وهو منظور جاء كثمرة للمدخل الشامل لدراسة الظاهرة والبحث عن الحلول الناجعة لها، وكترجمة للحقيقة العلمية بان المقدمات تحدد مسار النتائج فان التصدى لظاهرة الفقر المركبة والمتشعبة والمتداخلة ليس ممكنا ولامجديا من دون عملية تنمية بمسارات متعددة اقتصادية اجتماعية ثقافية وبيئية وهو مااستدعى بذل الجهود (بصورة خاصة الجهود المبذولة من قبل البرنامج الانمائي للامم المتحدة)لنحت وتشكيل وابداع مفاهيم جديدة برزت الى الواجهة خلال العقدين الاخيرين كمفاهيم التنمية الشاملة والتنمية المستدامة والتنمية البشرية التي تتكامل في ما بينها بغرض اضفاء مزيد من التحديد والـوضـوح لابعاد المفهوم الام : التنمية، وذلك في مواجهة مفهوم"النمو" الـذي يقود عـادة الى اختزال مدمر لمفهوم التنمية اكان على صعيد الفكر او الممارسة على حد سواء. هذا بالطبع لايلغي التحفظات العديدة على هذه الاهداف لكنه ايضا لايعوق من استخدامها بغرض المقارنة مع ما كان سائدا قبلها من منهجية توجه تدفقات العون الانمائي من قبل المانحين على صعيد دولي.

يعرف الحائز على جائزة نوبل امارتيا سن الذي عمل لفترات طويلة خبيرا لدى البرنامج الانمائي للامم المتحدة وهوالذي يعود اليه الكثير من الفضل في نحت المفاهيم المشار اليها ،يعرف التنمية بانها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ، والحرية الحقيقية هنا اوكما يعبر عنها في اماكن اخرى هي الحرية الموضوعية اي المقترنة بالقدرة ، فالحرية ليست عبيرا في الفراغ ولكنها حقيقة ملموسة ومعاشة لتحرير الانسان من " ربقة الجهل والمـرض ،والحرية حرية فرصة ممارسة القدرة من اجل المشاركة الايجابية الواعية المسؤولة" بهذه الكلمات يصف امارتيا سن الحرية التي يتحدث عنها والتي اعتبرها المكافئ الفعلي للتنمية في مؤلفه الموسوم :التنمية حرية. ووفقا لهذا التعريف-الرؤية الذي نجده يلامس صلب المشكل الاساسي للبلدان النامية الفقيرة فان الحرمان من الغذاء مثلا او ما يعرف بفقر الغذاء ليس سوى فقر قـدرة الحصول على الغذاء وهو يتجلى في معانات الجوع و يكون تحرير الانسان من هذا الحرمان-المعاناة باكتسابه القدرة الفعلية للحصول على كفايته من الغذاء هذه هي الحرية المقترنة بالقدرة وفقا لامارتيا سن، وهكذا الحال في ما يتصل بفقرقدرة الرعاية الصحية و فقر قدرة التعليم وفقر قدرة المشاركة السياسية وفقر قدرة المساواة وفقر قدرة الحماية البيئية وفقر قدرة الحصول على المعلومة ..الى اخر السلسلة. واقول السلسلة في اشارة متعمدة الى ان الهدف الرئيس للتنمية الشاملة المستدامة هو توسيع الحريات الموضوعية للناس ولكن ايضا المترابطة من حيث ان التنمية عملية شاملة تصهر معا الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية لتحقيق غاياتها، وبالتالي فان رؤية التنمية و استراتيجيتها الشاملة يجب ان تستوعب وتقصد في الوقت نفسه كافة الفاعلين في المجتمع من سلط ومؤسسات وتنظيمات وانظمة وغيرها على المستويين المركزي والمحلي، بحيث تحدد الادوار وتخطط لتناغمها لجميع الفاعلين بوظائفهم المختلفة ومساحات تاثيرهم المتنوعة ،طالما وكل منهم يلعب دورا معيناً مهما كان ضئيلا ومحدودا ذلـك مـن خـلال بـنـاء قـنـوات عملية للحصول على المعلومات عن الوظائف والعمليات التي يؤديها كل من هؤلاء الفاعلين كخطوة اساسية اولا لتحقيق الاستيعاب والاستهداف المذكور وثانيا لبناء اليات متابعة وتقييم مستمر لاداء كل منهم بغرض اجراء مايلزم من تعديل وتطوير بصورة دورية منتظمة بما يخدم نجاح تنفيذ استراتيجية وخطط وبرامج التنمية المعتمدة .

ان التنمية في بلد فقير قليل النمو كاليمن يجب ان تتجه بصورة مباشرة ومحورية لمكافحة مظاهر الفقر المتفشية بصورة مرعبة ولا اعتقد ان اوضاع الفقر والحرمان التي تعاني منها اليمن في الظروف الراهنة التي اوصلتنا اليها عقود من التنكر لاحتياجات الناس وخيانة امالهم وطموحاتهم في العيش الحر الكريم ومن الفشل المتراكم تسمح لنا باتاج اى رؤية او نموذج تنموي لايكون محابيا بصورة جوهرية للفقراء الذين نتوقع ان يتجاوز تعدادهم وفقا للمفهوم الواسع للفقر نسبة ال 80% من اليمنيين ان لم يكن اكثر من ذلك خصوصا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان مايزيد عن60% من اليمنيين هم من سكان الريف بالاضافة الى ان معظم المدن اليمنية هي اصلا اقرب الى اشباه المدن اوالى الارياف اذا ماا خضعت للتقييم وفقا للمؤشرات المعيارية المعتمدة بهذا الصدد وان عند الحدود الدنيا ، اما اذا اردنا تحديد نسبة الفقراء في اليمن من حيث فقر قدرة الحصول على الخدمات الاساسية ذات الجودة النوعية او فقر القدرة على المشاركة السياسية او فقر قدرة الحصول على المعلومة فاننا سنجد النسبة السابقة تقفز تلقائيا الى اكثر من 90% من اجمالي عدد السكان ، وهذه حقائق مرة لاينكرها الا المستفيدون من انكارها !!اواولئك الذين اعتادوا ان يدفنوا رؤوسهم في الرمال ساعة تحين لحظة المواجهة .

اخيرا نقول ان المطلوب من مؤتمر الحوار الوطني الشامل هو انتاج رؤية وطنية للتنمية الشاملة تلائم واقعنا وامكاناتنا الظاهرة والكامنة يكون الانسان اليمني منطلقها وغايتها وتستمد عوامل ومقومات نجاحها بصورة اساسية من خلال العمل على اطلاق الطاقات والموارد الذاتية المعطلة وفي الاولية منها المورد البشري ورفع فاعلية وكفاءة ادارة التنمية واعـادة هيكلة نظام الحكم والنظام الاداري للدولة بحيث يتم نقل مركز الثقل التنموي من المستوى المركزي بمعناه الفوقي المهيمن المتسلط المحصور في اطار دائرة ضيقة معزولة غالبا من صناع القرارالى المستوى اللامركزي - المحلي، بحيث يمكن هذا التغيير الاستراتيجي الجوهري من انبثاق القوى المحركة للتنمية وارتـبـاط حوافزها بالقاعدة الشعبية العريضة من السكان فتصبح تلبية احتياجات الناس على امتداد مجتمعاتهم المحلية هي الاولوية الاولى للتنمية ،فالتنمية على المستوى المحلي يجب ان تتاسس عل المشاركة الواسعة للسكان في مختلف مراحلها من تحديد الاحتياجات الى التخطيط الى التنفيذ ، ومن المؤكد الان انه لن يكتب النجاح لاي رؤية تنموية في انتشال اليمن مما هي فيه من اوضاع تجاوزت في سوئها كل توقع ،مالم تتمحور بكليتها باتجاه الاقلال من الفقر والتخلص منه بمختلف مظاهره بلا ادنى استثناء وهو الهدف الذي لايمكن تحقيقه من دون استراتيجية تنموية شاملة محابية للفقراء اى يستفيد منها الفقراء اكثر مما يستفيد منها غيرهم، فهذه هي الطريقة المثلى لمكافحة سرطان الفقر الـذي ينخر في جسد المجتمع اليمني والمضي قدما حتى استئصاله لكي تستعيد اليمن عافيتها وعنفوانها وذلك خلال العقدين القادمين على اقل تقدير.

أوزار العنصرية!

عبدالله السالمي

مِنْ بين أشرّ وأحقر علل ومصائب هذه البلاد تتبدّى «العنصرية» كَسبخة موبوءة منتنَة لا يكتفي الكثيرون بالاستحمام فيها، وإنما يشربون من أوحالها كذلك.

إنّ هذا المجتمع المُثقل بأوزار العنصرية - والتمييز السلالي والقبلي والمذهبي والمناطقي، وعلى أساس المهنة واللهجة ولون البشرة..- لا يُمْكن أنْ يُفْلِحَ في أيِّ شيء يُحقِّقُ للإنسان إنسانيته ويحفظ كرامتَه.. خذوا مثلاً مهنة الحلاق؛ وهي مهنة يكفي صاحبها رفعةً وسُموّاً أنّه يُقدِّم خدمة جليلة لزبائنه فيُجَمِّلهم ويُزَيِّنهم، ومنَ هنا فهو مُزيّن، والتزيين صفة حُسْنٍ ومدح بالتأكيد، لكنها في هذا المجتمع المريض صفة قبح وذمٍّ!!

وخذوا أيضاً مهنة عُمّال وعاملات النظافة؛ هؤلاء الذين يتفانون في إزالة القبح عن شوارعنا وأحيائنا، فبالرغم من هذا الدور الجليل الذي يقومون به إلا أنّ ذلك لم يشفع لهم، إذ ما زال بعض أبناء هذا المجتمع – وهم كثير – يُمارسون في حقّ هذه الفئة، ذات العطاء الحسن الجميل، أبشع صور التمييز والعنصرية قولاً وفعلا!!

وفي المقابل لنأخذ سلوك بعض المتعارَف على الإشارة إليهم قَبَلِيّاً بالمشايخ؛ فمن أناس هذه الفئة مَنْ تراه في جحافله، من المرافقَين المدججين بالسلاح، يـدوس على كل القيم المدنية والأعـراف الإنسانية. ومع ذلك ما يزال هناك مَنْ يُشيرون إليه على أنه رفيع المقام، بل ويَتَمَنّون أن يكونوا في مكانه!!

وهناك أيضاً مَـنْ لا يُحسن إلا قطع الطرقات، أو التجبُّر على المستضعفين، لكنْ لأنه ينتسب إلى السلالة الفلانية، أو القبيلة الفلانية، أضحت القبائح التي يرتكبها محاسناً وفضائل!! ولم يزل في عُرْف البعض أنّ كَسْبَ الرزق من خلال قطع الطرقات والنهب والسرقَة أشْرَف من كَسْبِ الرزق بالعمل في صالون حلاقة أو بيع العطور!!

وخـذوا كذلك حالة أنـاس لا شُغْل لهم إلا التغنّي بأحسابهم وأنسابهم، أمّا عطاؤهم للمجتمع فصفر.. ومع ذلك يأتي مَنْ يقول لك ببجاحة: إنّ نجاتك في الدنيا والآخرة مرهونة باتباع هؤلاء العاطلين إلا منْ التفاخر بأنسابهم، والانتقاص منْ غيرهم!!

باختصار.. لَن نكون في الاتّجاه الصّحيح إلاّ حين تُصْبح قيمة الإنسان - بالإيجاب - مُرتبطة بما يُقَدِّمه منْ نفع وفائدة للمجتمع، وقيمته - بالسلب - مُرتبطة بما يُلْحِقه بالمجتمع مِنْ ضررٍ وأذى.

يستاهل «ياسين»

معين النجري

لا يمكن الانتصار لـمحمود ياسين رغم أن ذلك فرض عين على كل صحفي وصحفية ويمني ويمنية، لكننا فعلاً لا ندري ما الذي يمكننا القيام به؟ وكيف يمكن التضامن مع ياسين باسلوب يليق بأناقته؟

لا نريد بيانات إدانة من نقابة الصحفيين والمنظمات المناصرة ولا وقفة احتجاجية أمام وزارة الداخلية ولا تنظيم مسيرة إلى ساحة مجلس الوزراء أو حتى رئاسة الجمهورية.

نريد تعبيراً مغايراً لا علاقة له بما سبق، على الأقل حتى نشعر أن ثمة تغييراً قد حدث فعلاً في البلد.

لماذا لا نقيم حفلاً راقصاً في ساحة عامة وندعو إليه الجميع دون استثناء.

ستكون رسالة جيدة، وسيشعر الفاعل بفداحة هذا النهج، وقد يصلح حاله ويتعلم طريقة أكثر رقياً في تعامله مع الكتاب وأصحاب الرأي.

ما رأيكم بتنظيم حفلة زار يشارك فيها محمود ياسين لطرد الشياطين من صنعاء، لا أقصد شياطين الإنس بالتأكيد، أقصد الشياطين الذين يوسوسوا لبني آدم ويدفعونه لارتكاب مثل هذه الحماقات.

ماذا عن إقامة مباراة كرة قدم بين بطل الكأس وبطل الدوري على كأس محمود ياسين، وتتم التهيئة والحشد للمباراة على غـرار ما حدث ويحدث لمؤتمر الحوار الوطني، ومن ثم يهدي الفائز بكأس ياسين للمعتدي، وباعتبار الفاعل مجهولاً دائماً يمكن إهداء الكأس لرئيس الوزراء أو وزير الداخلية أو حتى رئيس مؤتمر الحوار الوطني.

ثمة مقترح آخر لا يمكن كتابته هنا حتى يظل المقال صالحاً للنشر، ولكنه يظل في حال تم تنفيذه - أجدى بكثير من التحقيقات التي ستقول وزارة الداخلية بأنها تجتهد في تنفيذها «على قدم وساق» لكشف الجاني وإحالته إلى القضاء لينال جزاءهَ العادل.

واحد من الاقتراحات السابقة سيرفع الحرج عن نقابة الصحفيين، وسيجد أعضاء مجلس النقابة شيئاً جديداً يستطيعون الانشغال به واستخدامه كإنجاز يتحدثون عنه في الانتخابات القادمة.

هناك أطراف كثيرة ستستفيد من إقامة فعالية واحدة من هذه الفعاليات.

وربما تكون سنة جديدة نكسب أجرها من عمل بها إلى يوم إقامة دولة مدنية تحترم حقوق الإنسان.

لنقم بذلك حتى لو لم يحدث شيء.. على الأقل من باب التجديد وكسر الملل.

> ما رأيكم بتنظيم حفلة زار يشارك فيها محمود ياسين لطرد الشياطين من صنعاء، لا أقصد شياطين الإنس بالتأكيد، أقصد الشياطين الذين يوسوسون لبني آدم ويدفعونهم لارتكاب مثل هذه الحماقات.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388